اساسيات في القانون الجبائي

مقدمة

يعنى القانون الجبائي بدراسة وجه من أوجه إيرادات الدولة والمتعلق بتحصيل أموال من الأشخاص المقيمين على إقليمها في شكل اقتطاعات نقدية تأخذ أشكالا متعددة منها الرسم والضريبة شبه الجباية والأتاوى لفائدة الدولة بغية تحقيق المصلحة العامة بمفهومها الواسع، بكل ما يشمله هذا التحصيل من مراحل تنتهي بانتقال الأموال من هؤلاء الأشخاص الذين يصطلح عليهم بالممولين لانهم يساهمون في تمويل خزينة الدولة، أو المكلفين لأنهم مكلفون بتحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب، إلى الخزينة العامة. وتزداد أهمية الجباية كمورد لتمويل الإيرادات العامة بكونها مورد دوري يتسم بنوع من الثبات على عكس الاعتماد على إيرادات أخرى كالمحروقات والغاز التي تتأثر بتقلبات الأسعار، أو القرض العام الذي يكلف بالإضافة إلى سداد قيمته تسديد قيمة فوائده، فالجباية بمفهومها العام إذا وجدت بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة من شآنها أن تنعش مالية الدولة فلا تتأثر بالأزمات الاقتصادية أو على الأقل يكون تأثرها محدودا.

1. **تعريف القانون الجبائي:** هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين المكلف بالضريبة و الإدارة الضريبية.
2. **مصادر القانون الجبائي:** تعد مصادر القانون بمفهوم الواسع والعام مصادرا للقانون الجبائي باعتباره فرعا من فروع القانون، والتي يمكن تقسيمها إلى مصادر

3. مكتوبة ومصادر غير مكتوبة، ومصادر أساسية ومصادر احتياطه و مصادر داخلية ومصادر خارجية. و على العموم فان هذه المصادر هي مصادر لقانون الجبائة و ليست مصادر للجباية التي تنشآ دائما بنص القانون الذي يعد مصدرها الوحيد

4. علاقة القانون الجبائي بغيره من فروع القانون :

توجد علاقة وطيدة وذات طابع خاص بين القانون الجبائي وبعض القوانين الأخرى يتم إيجازها فيما يلي:

- ✓ **علاقة القانون الجبائي بقانون المالية:** قانون المالية هو عمل قانوني سيادي بالموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها، حيث يقوم بتحليل القواعد المنظمة لإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة من نفقات وإيرادات عامة، بينما تنظم التشريعات الجبائية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقانون الطابع وقانون التسجيل وقانون الضرائب غير المباشرة وقانون الإجراءات الجبائية) و المسائل المتعلق بالجبائية، ومع ذلك تظهر العلاقة بين القانونين في كون قانون المالية يتكون من مادتين هما المالية العامة والقانون الجبائي وكلاهما تعالجان موضوع الضريبة التي تعد إيراد من إيرادات الدولة وهي بذلك تشكل جزاءا من ميزانية الدولة، لذلك يتضمن قانون المالية عموما أحكاما خاصة في حالات الإصلاح الضريبي وتدرج معظم التغييرات الضريبية في السنة بموجب قانون المالية .

- ✓ **علاقة القانون الجبائي بالقانون الإداري:** تعتبر إدارة الضرائب جزءا من التنظيم الإداري للدولة، لذلك تتمتع إدارة الضرائب بوصفها سلطة عامة بالصلاحيات والامتيازات الممنوحة للسلطة العامة الإدارية منها القوة التنفيذية للقرارات الإدارية التي لا يوقف نفاذها تظلم إداري أو دعوى قضائية التي يمتد تطبيقها للقرارات الإدارية الضريبية .
- ✓ **علاقة القانون الجبائي بالقانون التجاري**: يهدف القانون الضريبي إلى تغذية خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب على الإيرادات الناتجة عن الأرباح المحققة وعن أوجه النشاط الاقتصادي عموما، بينما يهدف القانون التجاري لتنظيم المعاملات التجارية خاصة العمليات المتعلقة بالثروات وتداولها ودعم الائتمان

5. مبادئ القانون الجبائي:

- مبدأ المساواة: المادة 64 من الدستور "الكل سواسية في تحمل الأعباء العامة" كل الأفراد يدفعون الضريبة حسب مقدرتهم التكافلية.
- مبدأ الشرعية: لا ضريبة إلا بنص قانون وعادة قوانين المالية وهو يحقق العدالة واليقين في فرض الضريبة.
- مبدأ تحقيق المصلحة العامة: تقوم الضريبة بتمويل جميع نشاطات الدولة بما يحقق المصلحة العامة.